

# الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع

جلال الدين السيوطي



٢١٦١  
ك. ج.

الكوكب الساطع في نظم جمع الجوامع، تأليف  
الجلال السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر - ٩١١ هـ  
خط القرن الرابع عشر الهجري تقديرا.

٤ ق ٢١ س ٥٢٤٢٧٢ سم  
نسخة جيدة، خطها نسخ ممتاز، ناقصة الآخر،  
ط ————— مع.

١٦١٨

الاعلام ٤ : ٧١، مكتبة الجلال السيوطي : ٢٩٥  
١- اصول الفقه الاسلامي أ- المؤلف ب- تاريخ  
النسخ ج- نظم جمع الجوامع.



الكتاب المطبوع نظم جميع الحروف

جلال الدين السيوطي

مكتبة جامعة الأزهر - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	الكتاب المطبوع نظم جميع الحروف
اسم المؤلف	جلال الدين السيوطي
تاريخ	؟
عدد الأوراق	٤
ملاحظات	(أصل مفقود) ناقصة الآخر

ل.س



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
لله حمد لا ينزل سرمد  
ثم على نبينا وحب  
وهذه اجوزة محررة  
ضمنها جميع الجوامع الذي  
اذ لم اجد قبلي من ابدا  
ولم يكن من قبلي من الفا  
ورعا غيرت او ازيد  
فليدعها قارئها والسامع  
والله في كل الامور ارحم  
يحصر هذا النظم في مقنة

أدلة الفقه الاصول مجله  
وطرق استفادة المستفيد  
والفقه علم حكم شرع عملي لا  
ثم خطاب الله بالانبياء علق  
ليس لغير الله حكم ابدا  
وصف الكمال او تنوير الظلم  
بالشرع لا بالفعل ككلامهم  
وفي الجميع خالفوا لمعتزلة  
فالخطير او اباحه او وقت

وصوب

وصوب امتناع ان يكلف  
في مكره فذهب الاشاعرة  
والامر بالمعروف والنهي عن المنكر  
ان اقتضى الخطاب فعلا يلزم  
تركه بتحريم والا وورد  
فنهى الاولى واذا ما خيرا  
او سببا او مانعا شرطا ابدا  
والفرض والموجب ذو اثر  
والندب والسنة والظهور  
والخلف لفظي وبالشرع لا  
والحج الزم بالتمام الشرع  
والسبب الذي اضيف الحكم  
والمانع الوصف الوجودي الظاهر  
الحكم مع بقاء حكمه السبب  
وصحة العقد والتعبد  
وقيل في الاخير اسقاط القضاء  
بصحة العقد اعتقاد الغاية  
بالفعل في اسقاط التعبد  
ولم يكن في العقد بل ما طلبا  
قابلا للفساد والبطلان  
ثم الاداء فعل بعض ما دخل

ذ وغفلة وطمع واختلنا  
تكليفه وقد رآه آخره  
اي معنويا وابي باقي الفرق  
فواجب اولافندب او جزم  
رأي به خصن فكره او فقد  
اباحه وهدى قد قررا  
فالوضع او ذا صحة او فاسدا  
ومال نعمان الى التخالف  
والمستحب بعضها قد نوعوا  
يلزمه وقال نعمان بلح  
اذ لم يقع من احد تطوعا  
لعقبة من جرمة التعريف له  
من ضبطا عرف ما يغاير  
والشرط يأتي حيث حكمه وجب  
وفاق ذي الوجهين شرع احد  
والخلف لفظي على القول الرضي  
والدين الاجزاء اي الكفاية  
وقيل اسقاط القضاء ابدا  
يخصه وقيل بالندب وجبا  
والفرق لفظا قد النعنان  
قبل الخروج وقت وقيل كل



وفعل كل او قبض ما مضي وقت له مستدركا للقضاء  
 وفعله وقت الاداء ثانيا  
 والوقت ما قدره الذي شرع  
 وحكما الشرعي ان تغيرا  
 مع قيام سبب الاصلى سمر  
 وقيل وقت للزكاة ادى  
 حتما بما حاسبها وخلاف  
 قلت وقد نقول بالكرهية  
 ثم الدليل ما صيح النظر  
 واختلفو اهل علمه مكتسب  
 الجامع المانع حد الحد  
 وصحح ان الكلام في الازل  
 والنظر الفكر مفيد العلم  
 تصور ومعه تصديق جلي  
 علم وما يقبله فالاعتقاد  
 وغيره ظن لوجهاه سلك  
 الفخر حكم الذهن اى ذو جزم  
 ثم ضروري را اة يسفر  
 ثم عليه الاكثرون يطبقون  
 والجهل فقد العلم بالمفهوم  
 والسهو ان يذهل عن معلومه

مسئلة

الحسن الماذون لو اجر نفي  
 فقير منهي والقيح المنهي  
 وعد ذوا واسطة عبدك  
 قيل وفعل ما سوى المكلف  
 ولو عموما كقسيم المكر  
 وفي المباح ذواتا ليه سلك

ليس بباح الترك وذكر  
 من حائض ومذنب وذى عيب  
 قال عليه احد الشريين  
 قلت وفي هذا الذى زاد على  
 واختلفوا في الذنب هل ما مور  
 وليس مندوب وكرة في الاصح  
 في حده الزام ذى الكلفة لا  
 ان المباح ليس جنس ما وجب  
 وان هذا الوصف حكم شرعى  
 بقا جواره اى اتفاهل الحرج

الامر من اشيا بفرد عندنا  
 وقيل كلا وبواحد حصل  
 خلافا سقطه وقيل لا  
 كنملها فواجب اعلاها  
 وصحوا تحريم واحد على  
 يوجب منها واحد ما عينا  
 وقيل بل معينا فان فعل لا  
 يختاره مكلف فان سما  
 او تركها عوقب في ادناها  
 ابرامه وهي على ما قد خلا





فرض الكفاية مهم يقصد  
وزعم الاستاذ والجويني  
وهو على الكمال رأي الجمهور  
فقل مبرهم وقيل عينا  
وبالشروع في الامح يلزم  
ونظروا فاعل يجر د  
ونجده يفضل فرض العيني  
والقول بالبعث هو المصهور  
وقيل من قام به ووهنا  
ومثله سنها تنقسم

جميع وقت الظاهر الاكثر  
لا يجب العزم على المؤخر  
وقيل الآخر وقيل الاول  
وقيل ما به الاداء اتصال  
وقيل ان قدم فضاوتها  
ومن يؤخر مع ظن موته  
فهو اداء والتاخير بل وقيل  
فالحق لا عصيان ما لم يكن  
وقت اداء وعليه الاظهر  
وقد عزي وجوبه للاكثر  
ففي سواه قاض او محجل  
في وقت وآخر اذا خلا  
ان بقي التكليف حتى انقطع  
بعض فان اداء قبل فوته  
او مع ظن ان يعيش ففرض  
كالج فليست لآخر السني

ما لم يتم الواجب المطلق  
وقيل لا وقيل ان كان سبب  
فالترك للحرام ان تعذرا  
فحرمت منكحة اذ تلبس  
معد ورنه الا بعزم زكن  
وقيل ان شرط الى الشرع انتب  
الا بترك غيره حتما يرى  
بغيرها اوبت عينا ونسي

مطلق

مطلق الامر عندنا لا يشمل  
اما الذي جهاته تعد دا  
فانها تصح عند الاكثر  
وقيل لا تصح لكن حصل  
ومن من المفضوب تايلخرج  
وقيل في عصيانه مشغل  
وساقط على جريح فذقل  
قيل ادم وقيل خاير كالامام

يجوز التكليف بالمحال  
ما كان لا للغير او محتجا  
والطلب الامام والحق وقع

حصول شرط الشرع عند الاكثر  
وفرضت في طلب الشرع النوع  
والمنع مطلقا وفي الامر وفي  
والخلف في التكليف او مال له  
في صحة التكليف لم يعتبر  
مر كافر والمرضى هذا النوع  
جهادهم وغير مرتد ففي  
لا نحو اتلاف وعقد اكلمه

يخص بالتكليف فعل فاللذا  
هل فعل ضد او الانتهاء  
وان قصد الترك غير مشروط  
كلف في النهي به الكف وذا  
المرضى الثاني لا الانتفاء  
بلى لتحصيل الثواب مشروط

